المجتمع المدني في الجزائر: جدلية المفهوم وتجليات الواقع.

أ/ محمد ذرذاري.
جامعة عبد الحميد ابن باديس

تمهيد

يعتبر الحديث عن الكثير من المفاهيم من الباب المحاولات من هنا وهناك من أجل تحديد موحد لها عبر الأزمنة، وهذا حال المجال المفاهيمي في العلوم الاجتماعية الذي يتصف بالمرونة والنسبية، ومن بين هذه المفاهيم الديمقراطية، الحداثة، العولمة، المجتمع المدني، فكل هذه المفاهيم وغيرها ارتبطت بشكل أساسي بالهيمنة العالمية للبلدان ذات التفوق الاقتصادي والعسكري، والتي أوجدت لنفسها سياقا خاصا بها ومنظومة حاولت باستمرار تمريرها وتصديرها لباقي الدول الأخرى لتجد هذه الأخيرة نفسها أمام تبعية اقتصادية وفكرية قائمة على الأسس الرأسمالية.

ويعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المتداولة على أكثر من صعيد في رحلة البحث عن هويته عبر فترات تاريخ الفكر الإنساني، فهو مفهوم لازال يلفه الاختلاف وتتقاذفه

النظريات حينا وترفضه حينا آخر،كل ذلك بحسب البيئات، لكن ما يمكن أن يوصف بالحد الأدنى إذا تم الإتفاق على هذا المفهوم هو اقترانه دائما بفكر الدولة، الموضوع الأساسي لمفهوم المجتمع المدني وغيره من المفاهيم ذات البعد السياسي حيث يبرز كل من» ابن خلدون» (1332-1406)،مكيافيلي(1469-1527)،هيجل(1770-1831) وغيرهم ممن يشكلون علامات بارزة في المسار العام لتطور فكر الدولة كل حسب إسهامه الخاص به.

وبالعودة للمجتمع المدني، فإننا نحاول في هذه الورقة التعرض لماهية المفهوم ولأهم المحطات التاريخية المتمثلة في أبرز الإسهامات النظرية حول المفهوموخاصة الغربية منها دون الإغفال عن واقع هذا المفهوم في الوطن العربي ومحاولة التطرق لأهم معيقات تطبيقه في البيئة العربية وفي الأخير إطلالة على واقع المجتمع المدني في الجزائرسواء في مرحلة الاستعمار وما بعد الاستقلال كل ذلك في محاولة للإجابة عن سؤال مفاده هل هناك مجتمع مدني في الجزائر وإن وجد فهل يرافق التحولات الاجتماعية التي عرفها ويعرفها المجتمع.

1ما المجتمع المدني؟:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني جزءا من السياق التاريخي لتطور النظرية المعرفية ككل وتراكم المعارف الإنسانية لهذه الأخيرة، فالمفهوم محل التتبع يتميز من ناحية التفسير إضفاء البعد الأديولوجي، مما يفسر تعدد التفسيرات على غرار الإسهام الليبرالي وكذا الاشتراكي بالإضافة للفهم الإسلامي إذا تعلق الأمر بالوطن العربي الذي يبقى مقرونا بحجم الإشكالات التي تصادفه في هذه البيئة التي تحتاج أصلا لإعادة فهم وتفسير بخلاف المجتمعات الغربية والأمريكية باعتبارها مروجا ومصدرا وفارضا في بعض الأحيان لهذا المفهوم وغيره. حيث يرى عزمي بشارة «أن المجتمع المدني مفهوم يتغير مع تغير الموقف الاديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبرالي لهذا المصطلح يختلف عن الفكر الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي، ومؤخرا عن الفهم الإسلامي أيضا1 .

وفي محاولة لتفسير هذا المفهوم، فإنه ينقسم إلى شقين: **المجتمع** ويقصد به مجموع الأفراد الذين يكونون الدولة أو الأمة والذين تربطهم صلات إنسانية تاريخية وكذا روابط اجتماعية

فيما بينهم ويضيف «كارل ماركس» شرط العمل الاجتماعي في تحديده لمفهوم المجتمع «العمل الاجتماعي هو أساس المجتمع فلا يجوز رد الاجتماع البشري إلى مبدأ غير اجتماعي ولا يجوز من ثم فصل العمل عن المعرفة والأخلاق عن السياسة، فالمجتمع ينتج ذاته ويعيد إنتاجها وبوسعه أن يحول علاقاته مع بيئته وأن يشكل وسطه في ضوء علاقاته الداخلية وفي ضوء ما ينتجه من رموز وما يشكله من قيم و معان ومعايير وأعراف وعادات وتقاليد ومؤسسات وتنظيمات وشرائع وقوانين توجه سلوكات الأفراد»2،كما أن المجتمع ليس جملة علاقات ومبادلات داخلية فحسب، بل هو قبل ذلك عامل إنتاج لذاته وخلق لاتجاهات العقل الاجتماعي انطلاقا من الممارسة3.

أما الشق الثاني من هذا المصطلح المركب: «**المدني**» أي المهيكل والمنظم داخل نسق ما يعرف بالمدينة التي تتسم بالعلاقات الثانوية مضافا إليه هيمنة البعد العقلاني بالمعنى الفيبري حيث أشار محمد عابد الجابري «إلى أن المدينة تمثل نظاما سياسيا يقوم على مشاركة أعضائها في تدبير شؤونها، وكانت المدينةونظامها السياسي عنصرين متلازمين في المفهوم اليونانيوالذي اشتق منه مفهوم المجتمع المدني»4، في مقابل

المجتمع الريفي البدوي الصحراوي الذي يتسم بسيادة وطغيان العلاقات الأولية المبنية على الروابط الدموية والقرابية، ويدخل في هذا الصدد سرد الكثير من الثنائيات التي تدخل في تفسير المجتمع المدني والمجتمع البدوي مثل: (التقليدي والحديث) (المدني والقبلي) دون أن نغفل عن إبراز المعطى القبلي أثناء تحليل المجتمع المدني في البيئة العربية، فهذا المعطى يعتبر مؤشرا أساسيا في تحليل البنية الاجتماعية للأقطار العربية في محاولة للمقارنة بين المجتمعين في مدى «قبليتهما» إن صح القول، مما يحيلنا على القول أن المجتمع المدني يشهد مخاض ظهور عسير في البيئة العربية.

فالمجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يعيش داخل بيئة المدينة التي تتوفر على وسائل الحياة الحديثة، كما يمتاز بالتنظيم في إطار تشكيلات رسمية وحديثة يكون الفرد في ظلها واعيا بحقوقه وواجباته هذه الهيئات ممثلة في الجمعيات والنقابات والنوادي والتنظيمات السياسية...الخ ويستثنى من كل هذا الأحزاب السياسية في بعض الكتابات حيث توصف بأنها نابعة من السلطة، كما أنها تطمح إلى السلطة وهناك من يعتبرها وسيلة ضغط في يد النظام السياسي كما في الحالة

الجزائرية «إذ أن المتعارف عليه أن المجتمع المدني قد اختزل في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان، دون الحزب السياسي»5 ، في حين هناك من يعتبر أنها نواة وقلب للمجتمع المدني»لأن الأحزاب أهم مؤسساته، فالمجتمع المدني دون أحزاب يعني عمليا القضاء على الديمقراطية البرلمانية، وهي الديمقراطية الوحيدة المتوفرة في بلادنا»6 ، وهناك من يعتبرها ضمن مؤسسات المجتمع المدني مادامت لم تدخل في السلطة ولا تطمح إليها. وتحدد هذه الهيئات كذلك بغض النظر عن الحزب ومحله من المجتمع المدني على وضع وتحديد إطار العلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة صاحبة الشكل التنظيمي والدستوري، فالمجتمع المدني يعبر عن المجتمع بصفته كتجمعات بشرية وبين الدولة بطابعها الرسمي والمتجسد في السلطات الثلاث، وتبقى مسألة اعتبار الأحزاب جزءا من المجتمع المدني أو عدم اعتبارها مازالت إشكالية لم تحسم بعد.

ويعرف أحمد توفيق المدني المجتمع المدني بأنه:»مجتمع القانون والنظام وهو مفهوم قائم على الحق البورجوازي وعلى مفهوم الملكية الخاصة ومفهوم الحرية ومفهوم النزعة الذاتية الاستقلالية وعلى سيادة الحق البورجوازي في العلاقات

التبادلية بين الأفراد داخل هذا المجتمع المدني»7، كما يعرف المجتمع المدني أنه حالة اجتماعية من صنع البشر أنفسهم.

السيرورة التاريخية للمفهوم: 2

عرفت السيرورة التاريخية حالها حال المفهومنفسه، من حالة عدم الوضوح وتعدد التجاذبات النظرية حولها عبر الأزمنة، ناهيك عن القول الرافض أصلا لهذا المفهومكما هو الحال بالنسبة لبعض الأطروحات في الفكر العربي، لكن ننطلق من حقيقة تاريخية مفادها أن الفكر الليبرالي الغربي والفكر الماركسيمعا يشكلان المرجعية النظرية والاديولوجية والثقافية لمفهوم المجتمع المدني، هذا الأخير الذي تشكلت ملامحه الأولى منذ وجود الإنسان وصراعه مع قوى الطبيعة من أجل تحصيل أبسط حاجياته ممثلة في قوت عيشه مرورا بصراعه من أجل تميزه عن المجتمع الحيواني وصولا إلى ثورته الحقيقية التي يخوضها الإنسان من أجل الكرامة والروح الإنسانية، هذا الشعار الذي يعتبر أسمى ما يناضل من أجله الإنسان، متخذا في ذلك من المجتمع المدني وغيره من المفاهيم وسيلة للوصول لمبتغاه.

ويعتبر «أرسطو» والفلسفة السياسية الغربية أول من أشار إلى مفهوم المجتمع المدني في الفلسفة اليونانية، ولكنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، كما أن المشاركة في هذا المجتمع المدني السياسي تقتصر على النخبة فقط، وليس من حق العمال والنساء ذلك.وعلى نفس المنوال وفي محاولاتعبر التاريخ من أجلتبلور مجتمع مدني ساهم «جون لوك» في القرن17 أو مايعرفون بفلاسفة العقد الاجتماعي وذلك بمناداتهم بقيام مجتمع سياسي ذو سلطة تنفيذية لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى، فقد أراد «لوك» بسعيه هذا أن يستبدل النظام الملكي بآخر ديمقراطي ذو قوانين، فهو كما يرى:»ميدان وحيز يتكون من فاعلية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب ويمارسون هذه الحرية في إطار القوانين والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقدرة السلطة السياسية أو الحاكم»8.

وأدرج شيخ الفلاسفة»هيجل» في القرن 19المجتمع المدني ضمن مؤسسات الدولة والمجتمع التجاري القائم على أساس الربح، سعيا لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن، كما سعى المفكر الاشتراكي الايطالي «انطونيو غرامشي» إلى تطوير هذا المفهوم عن طريق زج المثقف العضوي في عملية تشكل

الرأي ورفع المستوى الثقافي و في ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية مهنية ونقابية وتعددية وحزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما، ويأتي تناول المجتمع المدني من طرف»كارل ماركس»حين يعتبره البؤرة المركزية ومسرح التاريخ وهو بذلك(المجتمع المدني) اللحظة الإيجابية والفعالة في التطور التاريخي وليس الدولة كما ورد عند «هيجل» أي أن المجتمع المدني يمثل الظاهرة التحتية (القاعدة) عند «ماركس»بينما هي عند «غرامشي» لحظة فوقية بنيوية (بناء فوقي).

ومما تجدر الإشارة إليه أن أحمد توفيق المدني في كتابه حول المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي وبعد عرضه لأشكال النقد الليبرالي لمفهوم المجتمع المدني يستنتج أن الماركسية تخطت جدليا التناقض بين المجتمع المدني والدولة السياسية بنقدها فلسفة الحق لدى «هيجل» على رغم التقارب الحاصل بين فهم «ماركس» وفهم»هيجل» للمجتمع المدني،وتجدر الإشارة إلى أن «هيجل» لم يبد حماسا شديدا للمجتمع المدني إذ اعتبره «وحدة عاجزة» في حاجة مستمرة إلى

المراقبة الدائمة من طرف الدولة، كما اعتبره فضاء للحياة الأخلاقية بوصفها ناتجا تاريخيا يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة9.

إن ما تقدم يعتبر مجرد أشارات لذلك الكم الهائل من الإسهامات التي حاولت تفسير مفهوم المجتمع المدني، مما يصعب من القدرة على استيعابكل هذا الكم المعرفي أمر يزيد في صعوبة تحديد الإطار المفاهيمي للمفهوم بالإضافة إلى صعوبة تحديد المراحل التاريخية التي تناولت هذا المفهومدون الإغفال عن حجم التجاذبات النظرية لمفهوم المجتمع المدني.

3أهداف مؤسسات المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني دور الوسيط بين السلطة وأفراد المجتمع، وانطلاقا من هذه الأهمية والدور، فإن مهامهه تتحدد في مايلي:

- دعم مشاريع التنمية والتحديث ومتابعتها وتحقيقها.
- المساهمة في صنع القرارات وصياغة القوانين والدساتير بمرافقة السلطة التشريعية.

- نبذ الطائفيةوالمذهبية وكذا القبلية وكل ما يمت بصلة للانحدارات الاجتماعية وتوظيفها للمصالح الضيقة

- زيادة فاعلية وأداء الأفراد في كل المجالات خاصة ترقية الوعي والعمل السياسي.

- تنمية الحس التطوعي للأفراد لتعزيز أواصل التضامن والتكافل الاجتماعي للأفراد **10**.

وتكاد تكون هذه الأهداف مشتركة بين كل المجتمعات التي تنادي بتفعيل دور وفاعلية المجتمع المدني حتى يصبح واقعامعاشا، لكن هذه الأهداف تختلف أهميتها من مجتمع لآخر بحسب التركيبة والبنية السياسية والاجتماعية لكل مجتمع بل إن هذه الأهداف لا تجد لها تطبيقا في بعض البيئات.

4معيقات المجتمع المدني في الوطن العربي:

مازال الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي يشوبه الغموض بين مؤيد له وبين متوجس خيفة من الانجرار خلفه حاله حال المفاهيم المصاحبة للعولمة، لكن سوف نحاول التطرق إلى ما يمكن أن يوصف بأنها حالة عدم تهيؤ لقيام مجتمع

مدني أو ما يمكن أن نطلق عليها مجموع المعيقات التي تقف دون تحقيق هذا المفهوم بكل أبعاده داخل البيئة العربية وهي:

-**أولا**:إن هامش المناخ من الممارسة السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية لم يتخلص من الموروث العشائري والقبلي رغم محاولات الإقلاع الثقافي والسياسي من طرف النخب في الوطن العربي، لأنها تعاني أصلا من تلك الروافد والرواكد القائمة على الروابط الدموية حتى وإن بدا أننا أنعتقنا منها، فكيف يمكن أن تحقق وعيا سياسيا في ظل هذه المرجعية

-**ثانيا**:إن معاني وأبجديات المجتمع المدني في الأمة العربية متجذرة ومكتسبة من الإرث الاجتماعي الإسلامي من ناحية قبول الآخر والتعامل معه، أما في الجانب السياسي، فإن تجربة هذه البلدان لا تزال وليدة بفعل الفترات التاريخية التي عرفتها، حيث عرفت نمطين من الحكم السياسي، إما زعيم قبيلة أو عشيرة أو ما يسمى بالملك أو الخليفة و إما الاستعمار،حالتين سياسيتين حالتا دون تشكل ثقافة بالعمل السياسي في الأمة العربية لتغدو هذه الأخيرة محل تضارب للأفكار حول وجود الدولة أصلا في هذه الأقطار وبالتالي تضارب في إمكانية وجود

المجتمع المدني في هذه الأقطار، كل هذا الجدل الحاصل هو نتاج وإفراز للأنظمة السياسية القائمة في هذه الأوطان، والتي توصف بعدم الوضوح مما يوحي بالتعارض المطلق بين المجتمع المدني والمجتمع الرسمي (الدولة)، فيستحيل قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة نظرا لما بينهما من توافق للأدوار وليس الانفصال.

-**ثالثا**:يعتبر المجتمع المدني في أبجديات الفكر الغربي مرتكزا على أساس اديولوجي من خلال تفاعل ثلاث نظم من القيم والمعتقدات بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتفق مع القيم الإسلاميةالسائدة في الأقطار العربية هذه الأخيرة التي لم تعرف ذات الأديولوجية بل هي وإن وجدت فتختلف عنها تمام الاختلاف، إضافة إلى ذلك، فإن المجتمع المدني نشأ من خلال النضاال الذي خاضته البورجوازية الأوربية للفصل بين المدني والكنسي في زمن كانت الأقطار العربية قد قطعت أشواطا في استحضار مفهوم المجتمع المدني بمعانيه خاصة الاجتماعية منها.

-**رابعا**:السيطرة الرأسمالية وما تفرضه من صراع طبقي وهيمنة على السوق والقوة جعلت لها آليات بقائها واستمرارها

عبر التاريخ قصد مزيد من الهيمنة، حيث سيطرت عن طريق جهاز الدولة وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية مهمتها الأساسية ترسيخ قيم الرأسمالية وقبولها والدفاع عن مصالحها، وذلك بإيجاد بيئات أخرى تمتد إليها الهيمنة الرأسمالية. والأقطار العربية واحدة من هذه البيئات حيث يصف عزمي بشارة المجتمع المدني بأنه يلعب خارج أوربا دورا مشبوها و هو دور القابلة المتسترة على عملية إجهاض سياسي أو دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية ثم يدير ظهره للديمقراطية لكونها معركة سياسية11،كما يأتي التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استجلاب هذا النموذج الذي تشكل ونضج في أوربا في سياق مختلف تماما، وتم نشره في الوطن العربي الذي لا يتفق في كثير من خصوصياته الثقافية والتاريخية مع المجتمعات الغربية المصدرة لهذا النموذج.

- **خامسا**:إنمفهوم المجتمع المدني في واقع الوطن العربي يكتنفه الغموض وعدم الوضوح نتيجة الممارسات التي لاتمت بصلة لمعاني هذا المفهوم وتختزل بعض هذه الممارسات في إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، هذه الديمقراطية المنشودة في الواقع

السياسي العربي والتي يشهد تحقيقها تعثرا سواء على مستوى المفهوم أو على مستوى الممارسة، يضاف إلى ذلك واقع الأقليات في الوطن العربي وتعدد المذاهب والطوائف في أكثر من قطر عربي، حيث يقابل مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته بالريبة والتوجس خيفة أمام كل محاولة لمعا لجة إشكاال من الإشكالات السابقة بداعي إثارة النعرات وتقوية الأقليات،واقع يرى بعض الدارسين للمجتمعات العربية أنها تغذيه أطراف غربية تحت مسميات متعددة ومنها المجتمع المدني، حيث يرى حليم بركات في كتابه المجتمع العربي المعاصر»أن الإمبريالية الغربية عمدت خلال قرنين من الزمن إلى تعزيز الطائفية والانتماءات التقليدية الأخرى(وحتى إلى اختراعها في بعض الحالات) في خدمة مصالحها وتعزيز هيمنتها»12.

5المجتمع المدني في الجزائر:

إذا كان مفهوم المجتمع المدني في ظهوره يعاني من شد وجذب إذا تعلق الأمر بماهيته وتاريخه، فإن الأمر يكون أبلغ إذا حاولنا تتبعه في المجتمعات العربية المستهلكة للمادة والفكر، والجزائر من بين هذه المجتمعات، فمفهوم المجتمع المدني مازال يعاني من أزمة هوية واغتراب، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقة القائمة بينه وبين السلطة أو النظام السياسي، لكن الأمر يتضح

إذا تكلمنا عن المجتمع المدني في جانبه الاجتماعي لنجد في الجزائر انتشارا لهذا المفهوم مستحضرين بذلك مجموع الجمعيات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي وكذا النقابات خاصة المهنية منها ومجموع النوادي والتنظيمات، كل ذلك تظهر تجلياته كجزء لا يتجزأ من النسق الاجتماعي محدثا نوعا من التوازن والتكامل وكذا الاستقرار الاجتماعي في بعض الأحيان كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

وبالرجوع إلى تجليات هذا المفهوم في تاريخ المجتمع الجزائري، فإننا سنحاول تقسيمه إلى مرحلتين مفصليتين في تاريخ الجزائر هما: مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستقلال.

5-1مرحلة الاستعمار:

تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيرا على المجتمع الجزائرنتيجة الأحداث المتعاقبة، حيث شهدت هذه المرحلة قوة استعمارية مسيطرة وقوة اجتماعية جزائرية تحاول الإنعتاق والحرية والاستقلال، نتج عن كل هذا حركية وتغير للمجتمع الجزائري،دون نسيان القوة والهيبة الاقتصادية والاجتماعية التي

كانت تتمتع بها الجزائر قبل سنة1830، لكن بعد هذا التاريخ دخلت الجزائر مرحلة استعمارية، وكرد فعل ظهرت المقاومة بكل أشكالها ومن بينها الشكل السياسي والتنظيمي الذي برز مع الحركة الوطنية التي أنشأت مجموعة من النوادي والجمعيات الثقافية بقصد النهوض بالوعي لدى الأفراد، كشكل من أشكال المقاومة التي تعبر عن بروز معاني المجتمع المدني في هذه الفترة من ناحية الهدف وكذا الشكل التنظيمي الذي عرفه المجتمع الجزائري بظهور الحركة الوطنية،فهي التعبير السياسي لمجموعة تعي وحدتها الاجتماعية وهي في حالة سيطرة، فتطالب باستقلالها لتأكيد وجودها كمجموعة سياسية، وهي تظهر على إثر ظهور الوعي الوطني وعلى إثر ظهور إرادة بناء مجتمع سياسي مستقل، إنَّ الحركة الوطنية تعني المجتمع السياسي الذي يتعلق بالأمة13 فتبلورت تبعا لذلك توجهاتها الايديولوجية والأساسية حيث اعتُبر الدين الإسلامي المرجعية الأساسية للجزائر على غرار جبهة التحرير الوطني والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946 والحزب الشيوعي الجزائري سنة1936 وجمعية العلماء المسلمين سنة 1931 إضافة إلى نجم شمال افريقيا في باريس 1926 وحزب الشعب الجزائري

سنة1937 وحركة انتصار الديمقراطية سنة1946 وغيرها من التكتلات والتنظيمات وكذا الأحزاب.

فما ميز هذه الأطياف السياسية وغيرها أنها كانت ترمي إلى القطيعة مع الهيمنة الاستعمارية وتختلف حول شكل التحديث وربما حول نموذج الدولة الوطنية المستقبلية، معتمدة على المرتكزات الثلاثة: المواطنة-العدالة الاجتماعية-الهوية الاسلامية14،حيث تختلف أهمية هذه المرتكزات في التدرج بحسب المرجعياتوكذا الخطابات من تشكيل سياسي لآخر، فقد قدمت جمعية العلماء المسلمين الهوية الإسلامية كهدف لنضالها السياسي والاجتماعي، ويظهر ذلك في سعيها للعودة إلى المصادر الأساسية للدين الإسلامي التي تدعو إلى توحيد الله ونبذ مظاهر الشرك من طرف علماء جمعية العلماء المسلمين في إشارة لدور الزوايا وتقديس الأولياء والأضرحة دون أن نلغي الدور الرائد الذي لعبته الزوايا في تاريخ نضال المجتمع الجزائري خاصة الديني والاجتماعي ممثلة في الطرق الصوفية على غرار السنوسية القادرية، الشاذلية...الخ.

يضاف إلى كل هذا الحراك الاجتماعي الناتج عن تكوُّن الحياة الاجتماعية والسياسية، بفعل تكريس مبادئ المجتمع المدني ممثلة في العمل النضالي القائم على العمل الحزبي والجمعوي والتوعوي لمجموع الأطياف السابقة الذكر وغيرها مضافا إليه هامش العمل الجمعوي الذي شرّعته الإدارة الاستعمارية وفق القانون الفرنسي لعام **1901** المتعلّق بحرية الاجتماع،فتمّ تبعا لذلك تأسيس العديد من الجمعيات الرياضية الإسلامية والجمعيات الثقافية أو الموسيقية وازدهرت هذه الجمعيات في المدن الجزائرية في ظل أحكام القانون الاستعماري، كما تكونت جمعيات في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار من النخبة الأوروبية.

وفي الأخير، فقد ظهرت أحزاب الحركة الوطنية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات واتّسمت أيديولوجيتها بأنها ليبرالية، واشتراكية يسارية وإسلامية، أي اعتمدت في تراثها الفكري والسياسي على عدة مصادر تمثلت في مصادر غربية ليبرالية عبر التراث الفلسفي والسياسي الذيكانت تنشره المدرسة الفرنسية في أوساط البورجوازية الوطنية. ومصادر اشتراكية تمثلتفي الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمّالية والنقابية بعد

نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا. وكذا مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي والتي كانت تنشره جمعية العلماء المسلمين 15.

تمخض التعدد والتنوع في التنظيمات عن تعدد وتنوع في القيم السياسية، فمنذ نشأتها حتىاندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، قدمت مشروعاً سياسياً، يتمثل في المطالبة بالاستقلال وإعادة إقامة الدولة الجزائرية، هذا على الرغم من الاختلاف في الوسيلة والمنهج لتحقيق الأهداف، كما قدمت وطرحت أفكاراً سياسية وتصورات دستورية لشكل السلطة والدولة، وطالبت بالحقوق والحريات الأساسية للجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية، كما مارست الأحزاب السياسية وظيفة التربية السياسية والوطنية وقامت بتنشئة وتكوين رجال ونخبة قاموا بتأطير الثورة الجزائرية.

فقد استطاعت الحركة الوطنية إلى حد كبير رغم التجاذبات السياسية التي فرضتها الأوضاع آنذاك ورغم الانتكاسات في بعض الأحيان، استطاعت أن تحقق أهداف المجتمع الجزائري وآفاق الأجيال التي تناظل من أجلها وعلى رأس هذه الأهداف وأهمها الاستقلال الوطني، حيث ذكرت جبهة التحرير الوطني في بيانها المؤسس لثورة الفاتح من

نوفمبر1954، بأن الهدف هو الاستقلال الوطنيمن خلال:- بناء الدولة الجزائرية سيدة، ديمقراطية، اجتماعية، في إطار المبادئ الإسلامية.

-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني16

مما يحيلنا للحديث عن قيام مجتمع مدني في الفترة الاستعمارية آخذًا بعين الاعتبار ملامح وتصورات المرحلة بعين الاعتبار.

5-2مرحلة ما بعد الاستقلال:

5-2-1مرحلة الحزب الواحد:(1962-1988)

ورثت الجزائر عن الحقبة الاستعمارية فراغا مس جميع المناحي الاقتصادية و الاجتماعية وكذا السياسية، هذه الأخيرة التي بدأت الجهود من أجلها قصد تكوين جسم وكيان سياسي تتحدد في إطاره كل الممارسات والأطر السياسية، في إطار الجزائر المستقلة ذات السيادة الوطنية، وكاستجابة لكل هذا، صيغ أول دستور سنة 1963 والذي تبدو فيه نوايا النظام

واضحة في تكريس التوجه الاشتراكي الذي فرضته الأوضاع آنذاك، بالإضافة إلى اعتماد مرجعية الحزب الواحد، حزب جبهة التحرير الوطني، حيث نصت المادة23 أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر، والمادة 26 جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشييد الديمقراطية في الجزائر17.، ولقد نص دستور 1963 على حق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع في المادة 19. كما نص في المادة 20 على حقه النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات، إلا أنه قيدها بالقانون وعدم استعمالها في المساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي الوطني والوحدة الوطنية ونظام الأحادية الحزبية...الخ، ومقابل ذلك وخوفاً من أن تنشأ مؤسسات قد تهدد كيان السلطة الحاكمة والحزب الواحد، واستناداً إلى المادة 23 من دستور 1963 قامت السلطات الجزائرية بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة.ليأتي دستور 1976 بنفس التوجه مضافا إليه تكون مجموعة من التنظيمات آنذاك وهي :الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمنظمة الوطنية للمجاهدين، والاتحاد الوطني للشبيبة لجزائرية، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للنساء

الجزائريات، والتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية.جميع تلك المنظمات يمنحها الميثاق الوطني دوراً في المشاركة في حياة الأمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، لكن مع خضوعها إدارياً وأيديولوجياً للحزب الواحد وتوجيهاته، حيث يبدو لنا أن ملامح العمل الجمعوي وإن وجدت، فإنها أخذت شكلها من القوانين والتشريعات التي أتت بها الدساتير، لكن على مستوى الواقع والممارسة، يبقى مفهوم المجتمع المدني بعيدا عن التطلعات.

مما يدل على أن مفهوم المجتمع المدني لم يتبلور في هذه الفترة من الاستقلال، ولم يستعمل إلا في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، كما عبر عن ذلك عبد الناصر جابي في دراسته حول العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر « لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية ، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد ،ليس في المجال السياسي فقط ،بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي»18.

5-2-2مرحلة التعددية الحزبية بداية من1988:

يعتبر الكثير من الدارسين والباحثين في المجتمع المدني في الوطن العربي عموما والمجتمع الجزائري على وجه التحديد، أن التأريخ لهذا المفهوم كان من ثمانينيات القرن الماضي، ومع دستور1989 في الحالة الجزائرية، حيث يعتبر هذا الدستور نهاية لهيمنة الحزب الواحد وبداية التعددية الحزبية «كان من تداعيات أحداث اكتوبر1988 التي عاشتها الجزائر ،ظهور إطار دستوري وقانوني جديد تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية ، بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989»19

أمر وصف بالحالة الايجابية في تاريخ الجزائر السياسي، خاصة على مستوى تشكل الأحزاب، هذه الأخيرة التي وصل عددها بعد دستور1989إلى ستين حزبا «إن التعددية الحزبية والسياسية التي عرفتها الجزائر، تعتبر فريدة من نوعها على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي» 20، وعلى مستوى الجمعيات فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في وقت قياسي لم تشهده الجزائر من قبل، لكن مع كل هذه التحولات السياسية وما

أفرزته من عودة للحديث بقوة عن المجتمع المدني مكرسا في المنظومة القانونية التي أعادته للواجهة، يبقى الحديث عن المجتمع المدني في ظل كل هذا على مستوى الممارسة والواقع الاجتماعي ومدى حضوره يطرح الكثير من التساؤلات.

إن الواقع الاجتماعي للمجتمع المدني ينبئ في كثير من المناسبات على وجود قطيعة بين النص القانوني المشرع للمفهوم وبين الممارسة على أرض الواقع، نتيجة الأسباب التي نوردها فيما يلي والتي هي في نفس الوقت تشريح وتقصي لوضعية المجتمع المدني في الجزائر:

-**أولا**: العدد المتزايد للجمعيات التي تكون في بعض الأحيان دون فائدة وجدوى خاصة بعد تأسيسها، حيث وصل عددها إلى **81** ألف جمعية بين وطنية ومحلية. رقم يدعو على التفاؤل لكن في المقابل هناك تجميد لعدد كبير من هذه الجمعيات نتيجة عدم تحديد أهداف وبرامج واضحة وفقدانها في بعض المرات للتأطير من طرف أفراد يتمتعون بالتجربة.

-**ثانيا**: عدم نضج التجربة الديمقراطية واستمرارية الأنظمة المركزية في التسلط على المجالات التي يجب أن تترك

على عاتق المجتمع المدني، وكذلك وجود بعض التشريعات التي تحول دون عمل منظمات المجتمع المدني كقانون الطوارئ في الجزائر الذي صدر عام 1992 وقيّد بشكل كبير نشاط هيئات العمل المدني.

-**ثالثا**: التبعية الحزبية، حيث أصبح من بين ما تنعت به الجمعيات أنها وسيلة في يد السلطة والنظام وبالتحديد الأحزاب السياسية، لممارسة الضغط وتمرير الأيديولوجيات ووجهات نظر السلطة،خاصة في فترات الاستحقاقات والأمثلة كثيرة ومتعددة في هذا المقام، مما جعلها تخرج عن المعنى الحقيقي لفكر وفلسفة المجتمع المدني الذي عرفته المجتمعات الغربية «هناك ضعف للمجتمع المدني على كثرة عدد تنظيماته وتسيسها واستقلاله النسبي بسبب تبعيته للسلطة أو للأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة أو المعارضة»21

-**رابعا**:السلطة الرقابية من طرف النظام السياسي على عمل هيئات المجتمع المدني، إذ ما يميز كل الدساتير والقوانين أنها مررت وبدرجات متفاوتة الدور الرقابي على الأحزاب والجمعيات وكذا النقابات، هذا الدور الذي يبرز مع بداية

التأسيس والتسيير الذي يبقى إلى حد كبير تحت سيطرة السلطات العمومية22 [i]مما أدى إلى حل الكثير من الأحزاب والجمعيات التي لم تتوافق مع قانون الأحزاب الجديد ل06 مارس1997 .23 فعلى سبيل المثال نأخذ المادتين 17– 18

– المادة 17 : يجب على الجمعيات أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

– المادة 18 : يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم.24

مما يدل على أن الجمعيات وفق هذه المنظومة الرقابية مطالبة في كل مرة بإعادة إنتاج نفسها مع كل تغيير يمس الأفراد وحتى البرامج إضافة للتبعية المالية للسلطة رغم ضعف ميزانية هذه الجمعيات، مما يحد من إمكانية تحقيق برامجها بل يجعلها

دائمة التبعية للسلطة وبالتالي تحكم هذه الأخيرة في نشاطات هيئات العمل الجمعوي.

-**خامسا**: محدودية المطالب، فنلاحظ في الجزائر ابتعاد العمل الجمعوي عن الكثير من أهدافه إذا ما قورن بالمجتمعات الغربية التي تساهم في صناعة القرار في دولها وترافق كل التغيرات الحاصلة وخاصة السياسية منها، هذه الأخيرة التي تبقى شأنا سلطويا في المجتمعات العربية عموما والجزائر خصوصا ولا يتم إشراك الفاعلين في المجتمع المدني، بل اختزل عملها في المطالب الاجتماعية وتحول دورها إلى دور مطلبي مناسباتي، خاصة النقابات المهنية في الآونة الأخيرة، وهنا لسنا بصدد إنكار دور ومسيرة النقابات غير المركزية خصوصا منذ نشوئها في الدفاع عن أوضاع الطبقات المهنية، ولكن في المقابل غيابها عن صنع القرار السياسي للدولة بل أكثر من ذلك، فهي تعمل بشكل متواز مع عمل السلطة في بعض الأحيان.

-***سادسا***:البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري والتي لم تتخلص من الموروث القبلي الذي يظهر في الكثير من المناسبات والممارسات، فمازال الملمح القبلي القائم على

الروابط الأولية المبنية على القرابة الدموية، في كثير من الأحيان يطغى على علاقات الأفراد فيما بينهم رغم وصفهم بأنهم أفراد مدنيون، فيسعى الأفراد القبليون إلى تحقيق ذاتهم خارج فضاء اتهم الأصلية، كما يذكر الدكتور محمد نجيب بوطالب «كما سعت القبيلة إلى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات الرمزية والتنظيمية في مجالات وجودها التقليدية، من خلال التستر داخل المجالات المدينية، ساعية إلى التحكم في إدارة الصراعات المحلية، وقد اتخذت من النشاطات السياسية حيزا للتعبير عن ذاتها»25، وننطلق مما انتهى به الكاتب، حيث يصعب إقامة مجتمع مدني في ظل الولاءات القبلية، نتيجة تكريس شبكة العلاقات الأولية أو مبدأ «أبناء العمومية» داخل أنساق المجتمع المدني خاصة الأحزاب السياسية وبدرجة أقل الجمعيات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، بداية من الترشح والتصويت وحتى بلوغ المنصب ثم بداية الاستثمار في هذا المنصب داخل الشبكة الضيقة ممثلة في العائلة والقبيلة أو ما يُعبرُ عنه بالزبونية، حيث يذكر الدكتور منصور مرقومة «إن الزبونية أو الزبائنية (systèm) يقتضي أن يعمل الزعيم(المرشح تحديدا) هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء، على مبادلة

الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية بالولاء السياسي والدعم من طرف المتحزبين أو الأتباع وتتلخص المعادلة في(ولاء=خدمات=تصويت=سلطة) يجب على المرشح لكي يتكمن من تجسيد هذه المعادلة أن يتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي والمناطقي والجغرافي 26. إذا تعتبر القبيلة وموروثها الاجتماعي والسياسي عائقا أمام قيام مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للكلمة .

-**سابعا**: تعتبر العلاقة بين وسائل الاعلام والمجتمع المدني علاقة وطيدة، فبفضل الأولى يستطيع الثاني الترويج لكل فعالياته ويصل صداه إلى أبعد حد، بل هو صوت ونبض الشارع للسلطة عن طريق الإعلام، لكن هذه العلاقة تشهد فتورا في الحالة الجزائرية نتيجة «ارتباط المنظومة الإعلامية بطبيعة النظام السياسي السائد في البلاد، فقد أثرت كما ونوعا في مختلف أبعاد تطور الصحافة المكتوبة عموما والصحافة السمعية البصرية خصوصا»27،رغم الترسانة الإعلامية من الإعلام المكتوب، لأن المسموعة والمرئية لا تزال حكرا على الدولة28وظلت دائما الصوت الناطق والمعبر عن النظام

السائد،بالإضافة إلى تبعيتها لشخصيات وأيديولوجات سياسية وكذلك لأحزاب بعينها، مما ولد قطيعة وتباعد بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني، نتيجة قمع حرية التعبير وحرية واستقلالية العمل الإعلامي باستثناء محاولات محتشمة في بعض المجلات والجرائد، بفعل القوانين والتشريعات التي تشدد على عدم فتح المجال للإعلام السمعي والبصري.

خاتمة:

يعتبر المجتمع المدني في البلدان الغربية راعي الحقوق للأفراد وبوصلة المجتمعات نحو تحقيق أغلى قدر من الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، وبفضله يكتسب الأفراد مواطنتهم ويشعرون بانتمائهم لمجتمعاتهم بعيدا عن الانتماءات الضيقة، مما يوحي بأن المجتمع المدني في البلدان الغربية قطع أشواطا طويلة إلى أن تبلور،لأنه ببساطة وليد هذه المجتمعات وليس غريبا عنها وظهوره وتكريسه مر بعدة عقبات على مر تاريخه والدليل على ذلك ما ذكره أحد المسؤولين الأمريكيين»لأننا نساعد الجيل القادم من الأمريكيين على أن ينشئوا مواطنين صالحين، ونعرف الجيل الراهن، مرارا و تكرارا بالحاجة إلى تجاوز عوائق العرق،

والطبقة و السياسية التي تفرقنا، الأمر الذي سيساعد في جعلنا أمة أشد وحدة وحرصا»29.

أما في الوطن العربي، فإن الوقت مازال مبكرا والتجربة مازالت فتية، نتيجة عدم تهيؤ الأجواء كاملة لقيام مجتمع مدني ونتيجة المعيقات السابقة الذكر، فهذه المجتمعات مازالت في طريقها نحو الديمقراطية، رغم الشعارات المرفوعة هنا وهناك باسم الديمقراطية تارة وباسم حقوق الإنسان وحرية التعبير تارة أخرى لكن ماهو ملاحظ في التجربة العربية أنها أغفلت التاريخ الإسلامي كمرجعية لقيام مجتمع مدني في الواقع الاجتماعي، وفي الحالة الجزائرية، فإن مفهوم المجتمع المدني لا يمكن الحديث عن دوره من دون الحديث عن تطوير بُنى الدولة ووسائل وآليات عملها وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع، أي بمعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع المدني تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة، حتى تصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه وليست دولة منفصلة عنه، في إطار علاقات تفاعلية علاقة تأثير وتأثر،حيث يستطيع الأفراد التعبيرعن آمالهم وطموحاتهم

السياسية وبذلك تكوُّن مايعرف بالثقافة السياسية وبالتالي ضمان مشاركة سياسية فعالة.

دون أن ننكرالمسيرة الديمقراطية التي مرت بها الجزائر منذ مرحلة الاستعمارإلى يومنا هذا خاصة بعد فتح المجال أمام التعددية الحزبية سنة 1989، حيث عرفت الساحة الحزبية والجمعوية وكذا النقابية انتعاشا نتج عنه حركية سياسية «فدستور 89 أعطى حيوية كبيرة وأنهى حالة الإقصاء والتهميش، فالحركة الاسلامية بعد أن كانت مطاردة ومضيق عليها استطاعت اليوم من خلال إستراتيجية المشاركة أن تكون شريكا في الحكم إلى حد ما» 30

وعل مستوى العمل الجمعوي، فإن ما يُؤخذ على النظام تكريسه مبدأ الرقابة على الجمعيات، مما يحد من فاعليتها ويبقيها محدودة المطالب على غرار النقابات المهنية التي أصبح همها تحسين المستوى المعيشي للطبقة المهنية دون الخوض في السجالات السياسية وصنع القرارات،إضافة للفجوة العميقة بين الترسانة القانونية التي صاغها المشرّع وبين ماهو قائم على

أرض الواقع، فجوة يمكن أن يتسبب فيها أفراد المجتمع أنفسهم بسبب عدم استيعابهم لماهية العمل الجمعوي.

وفي الأخير فإنّ تطوير مؤسّسات المجتمع المدني سند أساسي لإحداث التغيير والتأثير على مستويات الوعي وقدرته على العمل الجماعي، وهو أيضا سند أساسي لديمومة النظام الديمقراطي و تطويره، حيث إنّ الديمقراطية ليست هدفا سياسيا يمكن تحقيقه والوصول إليه لمرة واحدة فقط، وإنّما هي عملية حيوية يجب تنميتها والحفاظ عليها والاستمرار في تطويرها، ولن نرى تكوُّن مجتمع مدني فاعل أبداً مادام الانفصال قائما بينه وبين الدولة، ولا يزول الانفصال إلا بإرادة حقيقية للتغيير، وتبديل آليات بناء مؤسّسات الدولة وإشراك المجتمع في التغيير من خلال هيئاته ومنظماته المستقلة تماماً عن يد وسطوة الدولة.

الهوامش:

1- بشارة عزمي،**المجتمع المدني-دراسة نقدية-** مركز دراسات الوحدة العربية، ط**1**، بيروت،**1998** .

2- كارل ماركس وفريديريك انغلز، **الأيديولوجية الألمانية**، ترجمة فؤاد أيوب ، دار دمشق، سوريا، **1968**

3- آلان تورين **إنتاج المجتمع** ، ترجمة إلياس بديوي من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي سوريا،**1976**.

4- - محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت**1997**

5- منير مباركية ،علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر،مجلة دفاتر السياسية ،عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر **2011**.

06- سهيل عروسي، **المجتمع المدني والدولة** ، دار الفكر، دمشق،**2008**.

7- مأمون كيوان، **توفيق المدني من كتابه الدولة والسياسة في الوطن العربي – دراسة- مجلة** المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد**259**،بيروت**2000** .

8-كمال عبد الطيف ،جون لوكفي الحكم المدني ،المجلة العربية للعلوم الانسانية ،العدد**55**،الكويت **1996** .

9- مامون كيوان ،المرجع السابق،ص **152**.

10-فؤاد دبد الجليل الصباحي ،الولة و المجتمع المدني في اليمن،مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الانسان ،اليمن **2001**.

-HOUARI ADDI. **L' impase du populisme L' Algérie 11 collectivité politique et état en construction Algérie**: enterprisenationale.alger. 1990 . P. 21

12-حسن رمعون ، **الاستعمار، الحركة الوطنية والاستقلال الجزائري**، العلاقة بين الديني والسياسي، ترجمة محمد داود، مجلة انسانيات العدد**31** ،الجزائر ،**2006** ،ص**30-31**

13-ناجيعبد النور، **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية**، مجلة التراث العربي، العدد **106**، دمشق، **2007**.

14-حسن رمعون،مرجع سابق،ص**24**.

15-الجمهورية الجزائنرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** رقم**59**، دستور**10**سبتمبر**1963**.

16-عبد الناصر جابي، **العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني-دراسة-** نوفمبر**2006**، الجزائر،ص**4**

17-عبد الناصر جابي،المرجع السابق،ص**05**

18- اسماعيل قيرة و آخرون ، مستقبل الديموقراطية في الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط**2** ،بيروت **2009**.

19-اسماعيل قيرة و آخرون، المرجع نفسه ،ص **155.20 le**, Omar Derras- **fait associatif en Algérie .le cas d'Oran ;in insaniyat**, revue algérienne d'anthropologie et des sciences sociales n 8 mai/aout ; 1999 ; p98

-Achour Cherfi ,**la Classe politique Algérienne de 21 1900 a nos jours** ; dictionnaire biographique ; casbah éditions 2001 .pp 500 -501

22-ناصر جابي، المرجع نفسه،ص **05**.

23- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط**1** بيروت **2002**.

24- منصور مرقومة،**المجتمع المدني والثقافة السياسية**،مجلة دفاتر السياسة، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر**2011**.

25-اسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق، ص 192.**

26-منير مباركة ،المرجع السابق ،م 515.

27-جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني-التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمةعلي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط**1**،بيروت،**2008**.

28- محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر-دراسة تحليلية ونقدية**- دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر،**2010**.

29- جون إهرنبرغ، المجتمع المدني-التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة:علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط**1**،بيروت،**2008**،ص**438**.

30- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر-دراسة تحليلية ونقدية- دار المجدد للنشر والتوزيع الجزائر،2010،ص114-115.